



الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) / 7/2013

المؤتمر 41 العام للشبكة القضائية الأوروبية (EJN)  
2013-19 نوفمبر

عنوان المذكرة

من: سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN)  
إلى: جهات الاتصال في الشبكة القضائية الأوروبية (EJN)

الموضوع:

مذكرة تفسيرية حول الحاجة إلى تعزيز التعاون وتحسين التواصل ما بين الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) وشبكات التعاون القضائية والهيئات المماثلة في الأمور الجنائية؛ والتعاون الاقليمي مع بلدان العالم الثالث.

ستجد جهات اتصال الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) فيما يلي مسودة المذكرة التفسيرية حول الحاجة إلى تعزيز التعاون وتحسين التواصل ما بين الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) وشبكات التعاون القضائية والهيئات المماثلة في الأمور الجنائية؛ والتعاون الاقليمي مع بلدان العالم الثالث، التي تم إعدادها من قبل سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) والتي تمت مناقشتها مع المراسلين الدوليين خلال مناسبة NCM الخامسة، في 22 من أكتوبر في لاهاي.



## المذكرة التفسيرية

### الحاجة إلى تعزيز التعاون وتحسين التواصل ما بين الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) وشبكات التعاون القضائية والهيئات المماثلة في الأمور الجنائية؛ والتعاون الاقليمي مع بلدان العالم الثالث

1. حالة الوضع الحالي والأهداف التي يجب تحقيقها في المستقبل القريب
1. بعد 15 سنة من تأسيس الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) على مستوى الإتحاد الأوروبي (EU)، كبنية فريدة غير رسمية وعاملة تتألف من جهات اتصال ممارسين للمهنة، لديهم الخبرة حول التعاون القضائي في الأمور الجنائية وقد تم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، أصبحت الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) صوتاً محترماً عالمياً في مجال التعاون القضائي، ومثال للشبكات والبنى المماثلة التي أنشئت ضمن الإتحاد الأوروبي والأقاليم المجاورة في أوروبا وعبر البحار.
2. ظاهرة العولمة، والتي شملت في العقود السابقة عولمة الجريمة وحركة سريعة للجناة المجرمين بينما بقيت " الحدود القانونية" المفروضة على السلطات القضائية من قبل الأدوات القانونية على التعاون الدولي في الأمور الجنائية على ما هي عليه على الصعيد العالمي؛ فهي تتطلب عمل أقوى من الشبكات القضائية الموجودة فيما يختص بالأمور الجنائية.
3. بما أن الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) قد طورت ووسّعت منهجية عمل مبنية على الثقة المتبادلة، التعاون الفعّال وحذف أي بيروقراطية غير ضرورية عبر طرق عمل غير رسمية وشفافة، مدعومة بوسائل تكنولوجيا المعلومات الفعّالة، فإن حسنة بنية التعاون القضائية هذه لمحاربة الجرائم عبر-الدولية يعتبر السبب الأساسي لتأسيس شبكات قضائية مماثلة. إن مكاتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجرائم (UNODC) قد قامت أيضاً بخطوات لدعم إنشاء هذه الشبكات؛ تمت المصادقة على هذا في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر حول مكافحة الجرائم و العدالة الجنائية، في سان سلفادور، البرازيل، ما بين 12-19 أبريل 2010.
4. إن الروابط المتأصلة ما بين EJN والشبكات القضائية الأخرى، بناء على هويتها، أهدافها و هيكلية وطرق أعمالها هي موجودة منذ تم إنشاء تلك الشبكات. لقد تم تحفيز التعاون ما بين الشبكات بواسطة الحاجة التشغيلية وبدأ التعاون من قبل جهات الاتصال في الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) الذي كانوا يهدفون إلى حل هذه القضايا مع أعضاء الشبكات الأخرى. إن الشبكات و البنيات المشابهة الأخرى لديها نفس المبادئ؛ تقنية عملية مهيكلية من التعاون القضائي، هيكل لامركزي، مرن وأقفي؛ وطريقة عمل غير رسمية.
5. إن سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN)، كجسم يمثل الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) بتعاون واستشارة جهات الاتصال في البلدان الأعضاء ويتمثل برئاسة العدالة والشؤون الداخلية لمجلس الإتحاد الأوروبي (JHA)، قامت بمنح أعمالها الخارجية أولوية تجاه النشاطات التي تهدف إلى دعم إنشاء شبكات التعاون القضائي في الأمور الجنائية



في أقاليم مختلفة في العالم ووظائفها، وتسهيل التواصل ما بين الشبكات، وأيضاً التعاون مع بلدان العام الثالث في السياق الإقليمي، معربين عن العمل التشغيلي والثقة التي بنيت من قبل جهات الاتصال في الشبكة EJM عبر السنين.

6. تعتبر سكرتارية الشبكة EJM أن من واجبها اتخاذ أية خطوات ضرورية لتقوية قدرة الشبكة EJM على معالجة الجرائم - وهذا يعني دعم الشبكات العالمية والتعاون غير الرسمي مع بلدان العالم الثالث.

7. إن وجهة نظر سكرتارية الشبكة EJM هي أنه يمكن معالجة شبكات الجرائم المنظمة و الجرائم عبر-الدولية بشكل فعال أكثر إذا تم من قبل شبكة من القضاة، النيابة العامة وممارسين آخرين من السلطات القضائية المحلية والسلطات المركزية، متخصصين بالتعاون القضائي في الأمور الجنائية، يعملون سوياً بطريقة لا مركزية وغير رسمية، مع نية تسهيل التطبيق العملي للإطار القانوني الملزم، وذلك لأن الشبكة تنتمي على التعاون التقليدي والرسمي وهذا يسمح بإجراءات أسرع.

8. تقترح سكرتارية EJM تعزيز تعاون أقرب ما بين جهات الاتصال/أعضاء شبكات التعاون القضائي في الأمور الجنائية مع بلدان العالم الثالث.

9. بدون أية أحكام مسبقة تجاه البنية المرنة للشبكات، فهناك حاجة حقيقية لإنشاء إطار عمل مناسب للتعاون ما بين الشبكات ولتوفير الدعم لإنشاء تقنيات تشغيلية جديدة مماثلة في المستقبل.

## II. عناصر الخلفية

### أ. التعاون ما بين الشبكات حتى "إجتماع ماديرا" (2008)

10. إن التعاون ما بين الشبكات القضائية في الأمور الجنائية هو أمر ضروري وقد تواجد بطريقة رسمية وغير رسمية منذ أن تم تأسيسه. منذ العام 2000، تقوم جهات الاتصال في الشبكة EJM وسكرتارية EJM بإنشاء نقاط إتصال مع الشبكات الجنائية الأخرى، حالما يتم إنشاء الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جهات الاتصال في الشبكة EJM ينتمون أيضاً إلى شبكات قضائية أخرى.

11. خلال السنوات العشر التي مرت على وجود الشبكة EJM، فلقد زادت أهمية الشبكات وبالأخص من ناحية تطوير جهات الاتصال الشخصية خلال الاجتماعات، التي ساهمت باستمرار في تقوية الثقة المتبادلة. إن الشبكة القضائية الأوروبية (EJM) أصبحت أداة قوية لمحاربة الجرائم عبر-الحدود بسبب هيكلتها الشفافة، وغير رسميتها وتواصلها المباشر.

12. نتيجة للأهمية المتزايدة للشبكات ما بين الهيكليات المرتبطة بالتعاون القضائي، وبمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الشبكة القضائية الأوروبية (EJM)، اجتمعت الشبكات الموجودة للمرة الأولى، في ماديرا، البرتغال، في 13 أكتوبر 2008. وإلى جانب الشبكة القضائية الأوروبية (EJM)، فالشبكات الممثلة في ماديرا كانت الشبكة الأيبيرية-الأميركية للتعاون القانوني الدولي (IberRed)، شبكة التعاون القضائي الدولي للبدان الناطقة باللغة البرتغالية (RJCLP)، شبكة الكومنولث لأشخاص الاتصال (CNCJ)، الشبكة الأوروبية لجهات الاتصال فيما يتعلق بالأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (" شبكة الإبادة الجماعية")



و مجموعة النيابة العامة الاستشارية الأوروبية الجنوبية الشرقية (SEEPAG) (راجع: الملحق).

13. لقد تم التوافق خلال المناقشات أنه على الممارسين في هذا المجال أن يعلموا بوجود الشبكة القضائية الأوروبية (EJN). لقد تم الاعتراف بأن الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) هي الحل المشترك للمشاكل العملية في أمور التعاون القضائي وأنه كان من المهم معرفة إلى من علينا التوجه إليه من الدول الأعضاء الأخرى في هذا المجال. والأكثر من ذلك، وبناء على هذا الاعتراف الأساسي، تم تبني مستند سياسي " إعلان ماديرا"، والذي تم تصديقه من قبل وزراء العدل في فرنسا، بلجيكا، النمسا والبرتغال، ويقول " أن متابعة العمل الذي قامت به الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) بالاشتراك مع شبكات أخرى، وليس فقط على المستوى الأوروبي (...) ولكن أيضاً ضمن الإطار الدولي شاملاً الشبكات القضائية الموجودة الأخرى، سيروج الثقافة القضائية الأوروبية والدولية التي تم تأسيسها حسب القيم المشتركة التي أكدتها معاهدة الاتحاد الأوروبي".
14. خلال الاجتماع العام 32 للشبكة القضائية الأوروبية (EJN) تحت الرئاسة التشيكية، ما بين 25-26 يونيو 2009، تم تبني الارشادات التنظيمية الأولى للإجتماعات الإقليمية للشبكة القضائية الأوروبية (EJN) لتقوية التعاون مع البلدان المجاورة وأيضاً بلدان العالم الثالث، والمساعدة في التركيز على المشاكل التي لديها طابع إقليمي معين. يمكن تنظيم الاجتماعات الإقليمية للشبكة القضائية الأوروبية (EJN) من قبل الدول الأعضاء، بغض النظر عن قربها أو بعدها الجغرافي. يمكن أيضاً مشاركة دول العالم الثالث في هذه الاجتماعات.

## ب. التعاون مع مكاتب الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة (UNODC)

15. لقد تم إتخاذ خطوات مهمة لتحقيق تواصل ومشاركة أفضل للشبكات القضائية العاملة. ولقد قامت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) في هذا الخصوص في العام 2009 بأخذ المبادرة بإبلاغ مكاتب الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة (UNODC) حول وجود وأهمية جميع الشبكات القضائية. وبالتالي- فإن إجتماع المجموعة العاملة غير الرسمية في فيينا- في 9-10 نوفمبر 2009 كان خطوة مهمة إلى الأمام لتحديد الحقيقة الواقعية لتعايش شبكات إقليمية متعددة لمحاربة الجريمة، لتطوير شبكات مماثلة وإعداد منصة عالمية للتعاون ما بين الشبكات، في المصلحة المشتركة لتوفير سلامة المواطنين.
16. لقد أكدت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) أنه ضمن التفويض الممنوح من فرقاء الدول إلى إتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر- الدولية، قد يلعب مكتب (UNODC) دوراً مهماً في جلب الشبكات سوياً ودعم تطوير الشبكات الجديدة حول التعاون القضائي في مناطق أخرى حول العالم. وفي هذا الخصوص، دعمت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) بشدة فكرة الشبكة العالمية لمحاربة الجريمة عبر-الدولية، لكنها اعتبرت أن وجود شبكة عالمية للتعاون هو أمر غير عملي. لقد عبرت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) عن وجهة نظرها حول معارضة UNODC لإنشاء الشبكة العالمية، بالتعاون القريب مع الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) والشبكات الأخرى، وأن هذه المعارضة يمكن أن تروج لإنشاء منصة عالمية للشبكات القانونية.



17. خلال المؤتمر الثاني عشر للأمم المتحدة حول مكافحة الجرائم والعدالة الجنائية في السان سلفادور، البرازيل، ما بين 12 إلى 19 أبريل 2010، تمت للمرة الأولى مناقشة هدف دعم تطوير الشبكات القضائية للتعاون الدولي في الأمور الجنائية وذلك على مستوى رفيع، بناء على مفاوضات ما بين سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN)، وزارة العدل لجمهورية البرازيل الفدرالية و UNODC. إن إعلان السلفادور حول الاستراتيجيات الشاملة للتحديات العالمية: مكافحة الجرائم والأنظمة الجنائية وتطويرها في عالم متغير<sup>1</sup> ركز على التعاون الدولي في مكافحة الجرائم وشمل في نصه أهمية شبكات التعاون القضائي. بالإضافة إلى ذلك، تبنى المشاركون في الاجتماع الملحق للمؤتمر المخصص لشبكات التعاون القانوني الدولي خمسة توصيات بهدف تسهيل تطوير المؤازرة ما بين الشبكات.

18. نتيجة لذلك، تم تبني قرار حول تقوية الشبكات الإقليمية للتعاون الدولي حول الأمور الجنائية<sup>2</sup> وذلك حصل خلال الجلسة التاسعة عشر للجنة الأمم المتحدة حول مكافحة الجرائم والعدالة الجنائية، في فيينا، ما بين 17-21 مايو 2010. فهو "يحث الدول الأعضاء المشاركين في الشبكات للتعاون الدولي على لتقوية التعاون الدولي في الأمور الجنائية والتنسيق ما بين مثل هذه الشبكات" و "يشجع الدول الأعضاء على تسهيل تأسيس شبكات إقليمية مماثلة".

19. تماشياً مع المبادئ الموافق عليها والمستندات المشار إليها أعلاه، أنشأ مكتب UNODC شبكات قضائية جيدة مبنية على قالب الشبكة القضائية الأوروبية (EJN). لقد بدأت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) التعاون مع هذه الشبكات، مثل المنصة الإقليمية القضائية للجنة المحيط الهندي (IOC) والمنصة الإقليمية القضائية لبلاد الساحل (SAHEL) (راجع: الملحق).

ج. تعاون الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) مع البنيات الإقليمية، بما فيها المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعدالة الجنائية وبدول العالم الثالث.

20. بالتالي، وبعد الأخذ بعين الاعتبار الأسباب والمبادئ المشار إليها أعلاه، فقد تم الطلب من سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) التعاون مع المفوضية الأوروبية بالنسبة للمشاريع في مجال العدالة الجنائية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي.

21. حالياً يتم التعاون مع مشروع عدالة يورومد III الممول من الاتحاد الأوروبي ومشروع المساعدة ما قبل- الانضمام (IPA) 2010 الممول من الاتحاد الأوروبي " مكافحة الجريمة المنظمة والفساد: تقوية شبكة النيابة العامة".

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر حول مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية (سلفادور، برازيل، 12-19 أبريل 2010). تم تبنيه في مؤتمر الجريمة من الدول الأعضاء كإعلان السلفادور حول الاستراتيجيات الشاملة للتحديات الدولية: أنظمة مكافحة الجريمة العدالة الجنائية وتطويرها في عالم متغير، ومصنق من قبل الجمعية العمومية في قرارها رقم 230/65

<sup>2</sup> الجلسة التاسعة عشر للمفوضية حول مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية ( فيينا، النمسا، 17-21 مايو 2010) بند الأجنحة رقم 4(د). اندماج وتنسيق الجهود من قبل مكتب الأمم المتحدة حول المخدرات والجريمة و من قبل الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية: أمور مكافحة جريمة وعدالة جنائية أخرى؛ E/CN.15/2010/L17/Rev.1



22. لقد بدأت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) التعاون مع جهات الاتصال الوطنية لشبكة النيابة العامة للمجلس الوطني لاقليم النيابة العامة (Conselho Nacional dos Procuradores-Gerais, CNPG) وأيضاً مع الشبكة المغربية للتعاون القضائي الدولي (Réseau Marocain de Coopération Judiciaire Internationale) (RMCJI)، أنشئ في العام 2009) (راجع: الملحق).

23. وللتمكن من الرد على التحديات الجديدة للجريمة-عبر البلاد، وحسب المستندات المشار إليها أعلاه، أطلقت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) اجتماعات- اجتماعات لاهاي- للشبكات القضائية حول العالم. إن الهدف الأول لتنظيم مثل هذا الاجتماع كان لتوفير فرصة للشبكات الأخرى في التعرف على بعضها، بإعتبار أن جميع الشبكات القضائية الجنائية تتشارك بشكل فعال مع جهات الاتصال في الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) من عدة دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي. لقد تطور الهدف من وراء هذه الاجتماعات مع الوقت لخلق منصة للشبكات القضائية تمكّن جهات الاتصال/أعضاء الشبكة من تبادل وجهات النظر حول أفضل الممارسات وخلق مؤازرة في التعاون. إن إمكانية ملاقة وبالتالي تقوية الثقة المتبادلة ما بين جهات الاتصال/أعضاء الشبكات ضمن كل شبكة كان السبب من وراء نجاح الشبكات العاملة؛ تم الآن تطبيق نفس المبدأ على التعاون ما بين الشبكات.

إذا، وبعد الأخذ بعين الاعتبار الأخير، وقرت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) إمكانية الاجتماع ، مشكّلة الأساس للتواصل ما بين الشبكات. انعقد اجتماع لاهاي الأول في مارس 2010، انعقد اجتماع لاهاي الثاني في سبتمبر 2010 واجتماع لاهاي الثالث في نوفمبر 2011. رحب ممثلي الشبكات بالمبادرة بسبب هدفها لتحقيق التعاون ما بين الشبكات على شكل الاجتماعات.

24. في يناير 2012، وبدعوة من مكتب UNODC، نظمت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) للمرة الأولى اجتماع تشغيلي ما بين جهات الاتصال لثلاث شبكات قضائية متواجدين في قارتين بعيدتين عن جهات الاتصال من الشبكة القضائية الأوروبية (EJN)، كان هنالك ممثلين عن أعضاء شبكتي IOC و SAHEL، وأيضاً ممثلين من UNODC. تم تقديم عروض حول الشبكات القضائية الإقليمية الثلاثة وحول الأدوات التي طورت من قبل الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) وتلك من UNODC للتعريف عن الإمكانيات المتوفرة للممارسين حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة التحديات في التعاون القضائي الجنائي المستعملة ما بين البلدان المشاركة وتم إنشاء الروابط ما بين جهات الاتصال لشبكات التعاون القضائية الثلاثة، بالإضافة إلى جهات الاتصال المباشرة غير الرسمية. وقد تم الاعتراف بأن الشبكات الجديدة التي تم إنشاؤها حسنت أهمية العلاقات الانسانية على أنها العامل الأساسي للوصول إلى الثقة المتبادلة. وكنتيجة مباشرة وحالية لهذا الاجتماع التشغيلي، تم وخلال أيام حل العديد من القضايا والمشاكل الجنائية برسائل إنايات قضائية ما بين الدول المشاركة.

### .III الإطار القانوني

25. إن الإطار القانوني وتنظيم شبكات التعاون القضائي والبنيات الموجودة تختلف. مثلاً، لقد تم تأسيس الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) بناء على القرار المشترك رقم 98/428/JHA في 29 يونيو 1998، الذي تم نقضه بقرار المجلس رقم 2008/976 JHA في 16 ديسمبر 2008 حول الشبكة القضائية الأوروبية (EJN)، التي تمثل الأساس القانوني الحالي للشبكة EJN على المستوى التشريعي الثانوي للاتحاد الأوروبي، سويماً مع قرار يوروجست الجديد



(2009/426/JHA) . إن الشبكة EJM مذكورة أيضاً في قانون الإتحاد الأوروبي الأساسي، البند 85 من المعاهدة حول وظيفة الإتحاد الأوروبي.

26. بغض النظر عن نوع المستند القانوني الذي يحكم كل شبكة أو بنية، فلجميع نفس طرق العمل، حتى لو اختلفت طريقة تنظيم دوائريهم أو السكرتارية الإدارية، وذلك لأن الجميع قد تأسس حسب قالب الشبكة القضائية الأوروبية (EJM). من هذا المنطلق لا يوجد هنالك أي عائق قانوني لأي تعاون قريب ما بين هذه الشبكات.
27. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات والتوصيات المتبينة تحت درع الأمم المتحدة، المذكورة أعلاه، تحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة في شبكات التعاون القضائي لتدعم تعاونها وتواصلها.
28. بالنسبة للتعاون مع بلدان العالم الثالث، تم إعلان بيان مشترك حول الشراكة الشرقية حول تعاون العدالة والشؤون الداخلية، تحت رعاية الرئاسة التونسية في اللوكسمبورغ في 7 و 8 أكتوبر 2013 من قبل الوزراء المسؤولين عن العدالة والشؤون الداخلية<sup>3</sup>.

#### IV. تعزيز التعاون والتنسيق ما بين الشبكة القضائية الأوروبية (EJM) والشبكات القضائية الأخرى في الأمور الجنائية وبلدان العالم الثالث.

29. لقد كان توقيع مذكرة التفاهم ما بين الشبكة القضائية الأوروبية (EJM) والشبكات الأخرى، كما هي الحالة مع IberRed، علامة فارقة مهمة في حينها. إن هذا النوع من النهج الثنائي لم ينتقل إلى شبكات الأخرى التي تعاملت معها الشبكة القضائية الأوروبية (EJM) وذلك بسبب الاعتراف بالحاجة إلى نهج متعدد الأطراف، أي التواصل ما بين الشبكات التي تسمح بتبادل المؤازرات العديدة وترويج إنشاء شبكات جديدة.
30. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التعاون الإقليمي مع بلدان العالم الثالث ضمن الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف هو أمر تحتاجه السياسات المجاورة والمستوحى من القيم المتبادلة والإهتمامات المشتركة.
31. فيما يتعلق بالتعاون مع الشبكات، تقترح سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJM) أن توافق الشبكة القضائية الأوروبية (EJM) على منهجية قيادة لتعزيز التعاون مع شبكات التعاون القضائية الموجودة في الأمور الجنائية، محددة طرق تعاون صلبة، مثل:

- i. مشاركة جهات الاتصال؛
- ii. المشاركة في نشاطات تدريب أعمال للسلطات القضائية المحلية؛
- iii. الترويج لإجتماعات عمل مشتركة

<sup>3</sup> التقت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، جمهورية أرمينيا، جمهورية أذربيجان، جمهورية بيلاروس، جورجيا، جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وممثلين عن المفوضية الأوروبية في اللوكسمبورغ في 7 و 8 أكتوبر 2013 لمناقشة التعاون الحالي والأفاق المستقبلية في مجال العدالة والشؤون الداخلية.



- iv. المتابعة باستعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات التي أنشأتها الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) والشبكات الأخرى، عند الإمكان، لمصلحة تقوية التعاون القضائي الدولي في الأمور الجنائية حول العالم؛ العمل سوياً لتحديد الوسائل الجديدة لتسهيل التعاون القضائي؛
- v. المحافظة على جهة اتصال دائمة ما بين ممثلي الشبكات حسب أوضاعهم الداخلية.

32. طريقة التشارك بجهات الاتصال (i) لتزويد الشبكات الأخرى بوسائل نفاذ إلى لائحة جهات الاتصال بالشبكة القضائية الأوروبية (EJN)، على أساس تبادلي، ويتخذ القرار في هذا من قبل جهات الاتصال في الشبكة القضائية الأوروبية (EJN). يفضل طريقة الخطوة بخطوة. كخطوة أولى، يجب المشاركة بطريقة الوصول إلى تفاصيل جهة الاتصال لمراسلي الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) الوطنيين أو ما يعادلهم.

يمكن في مراحل لاحقة حصول اتصال مباشر ما بين جميع جهات الاتصال/الأعضاء في الشبكات الأخرى.

33. يتم ترويج المشاركة في النشاطات التدريبية (ii) والاجتماعات المشتركة (iii) حيث يعتبر ذلك أمر متعلق. إن دعوة أعضاء الشبكات القضائية بشكل دوري إلى الاجتماعات العامة للشبكة القضائية الأوروبية (EJN) يعتبر طريقة جيدة. يستطيع جهات الاتصال/أعضاء الشبكات القضائية في الأمور الجنائية دعم بعضهم البعض في نشاطات تدريب تشغيلية بهدف نشر المعلومات والمساهمة في الخبرات حول التعاون القضائي في الأمور الجنائية.

34. سيتم اتخاذ التدابير المناسبة من قبل سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) المتعلقة بالاستعمال المستمر لوسائل تكنولوجيا المعلومات التشغيلية التي تم انشاؤها من قبل شبكات الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) (iv).

35. للمحافظة على تواصل دائم ما بين ممثلي (v) الشبكات، تتخذ سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) تدابير مناسبة لتطوير شراكة قريبة مع السكرتارية أو ممثلي الشبكات القضائية الأخرى الموجودة في الأمور الجنائية، بالتوافق مع تنظيمهم الداخلي، وذلك لتوفير مساعدة لجهات الاتصال/أعضاء الشبكات.

36. بالنسبة للتعاون مع بلدان العالم الثالث، وإلى جانب تواصل الشبكات، تروج الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) لتعاون أقرب مع بلدان العالم الثالث. تتذكر الرئاسة التونسية أن سياسة الإتحاد الأوروبي للبلدان المجاورة استلهمت من القيم المتبادلة والإهتمامات المشتركة وأن الإتحاد الأوروبي وبلدان العالم الثالث يتعاملون مع تحديات مماثلة لإيجاد الحلول المناسبة للحصول على مساعدة قانونية متبادلة فعالة، مثل الأدوات والاستمارات العملية، ويتوجب مراجعة هذا التقدم لتحديد نقاط الضعف والتحديات الأخرى. وقد تم التركيز في الإعلان المشترك للشراكة الشرقية حول التعاون للعدالة والشؤون الداخلية على أهمية "زيادة التعاون القضائي في الأمور المدنية والجنائية، /-/-/ بزيادة التعاون الإقليمي"، "متابعة العمل لضمان ملاقات جميع الأنظمة القضائية المعايير القياسية/ - - / لتحقيق نظام قضائي مستقل، فعال، نزيه ومسؤول"، و "متابعة التعاون لتطبيق جميع التدابير الضرورية، بما فيها تدابير زيادة قدرة البناء، تبادل المعلومات، التدريب والمشاركة في أفضل الطرق ضمن الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف". وحسب السياسة الموافق عليها، ستطبق هذه المبادئ من قبل الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) وستمدد للتعاون مع بلدان العالم الثالث.





37. لإيجاد الحلول المناسبة والفعالة للحصول على مساعدة قانونية متبادلة، يجب، وعند الامكان، تطبيق اسلوب مماثل لأسلوب الشبكات والبنيات المماثلة الأخرى في التعاون مع بلدان العالم الثالث. ستشمل الحلول للحصول على مساعدة قانونية متبادلة مع بلدان العالم الثالث أدوات واستمارات عملية، زيادة التعاون غير الرسمي والعملي، مشاركة المعلومات والتدريب التشغيلي.
38. إن التعاون ما بين الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) والشبكات القضائية الأخرى في الأمور الجنائية مفتوح لجميع الشبكات الموجودة وأية شبكات سيتم إنشاؤها في المستقبل ، على سبيل المثال مع دعم الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، الذين يتشاركون نفس القيم والمبادئ الأساسية، وبالأخص مبدأ عدم- الرسمية ومبدأ التشغيل.
39. تستطيع سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) بالتعاون القريب مع الرئاسة) اتخاذ أي عمل مطلوب من جهات الاتصال في الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) ضمن مهمتها ومهامها، بهدف ترويج خلق الشبكات في مجال التعاون القضائي في الأمور الجنائية وأيضاً ومتابعة الترويج لتعاون اقليمي متقارب مع بلدان العالم الثالث.

\*\*\*



## ملحق المذكرة التفسيرية

وصف الشبكات القضائية والبنيات المماثلة

أ. إن الشبكة الأيبيرية-الأميركية للتعاون القانوني الدولي (IberRed، أنشئت في 2004)<sup>4</sup> هي أداة تعاون في الأمور المدنية والجنائية، وهي متوفرة لجميع الوكالات القانونية في 22 بلد أيبيري-أميركي والمحكمة العليا في بورتوريكو<sup>5</sup>. إن IberRed هي شبكة تتألف من جهات اتصال من قضاة ونيابات عامة، مع ممثلين عن السلطات المركزية، أي مسؤولين اتصال، وأيضاً أي سلطات قضائية أو إدارية أخرى مناسبة لديها مسؤوليات للتعاون القضائي في الأمور المدنية والجنائية حيث تكون عضويتها في IberRed مرغوب فيه من قبل أعضائها.

في يونيو 2010 توصلت الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) و IberRed إلى مذكرة تفاهم<sup>6</sup>، التي بدت في ذلك الوقت كخطوة طبيعية إلى الامام لتقوية التعاون الجيد الموجود مسبقاً على المستوى التشغيلي ما بين جهات اتصال الشبكتين، وبالأخص مع أولئك الذين كان لديهم روابط قريبة ناتجة عن قضايا مشتركة.

الأعضاء: إن IberRed تقوم بتجميع جهات اتصال من اسبانيا، البرتغال و أندورا من أوروبا ومن بلدان أميركا اللاتينية التالية: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هوندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، البراغواي، البيرو، بورتوريكو، الأوروغواي وفنزويلا.

الإدارة: تتم إدارتها من قبل السكرتارية العامة، سكرتارية دائمة، مزودة من قبل السكرتارية العامة لمؤتمر وزراء العدل للبلدان الأيبيرية-أميركية، ومقرها الرئيسي في مدريد.

ب. لقد تم إنشاء شبكة التعاون الدولي القضائي للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية (Rede Judiciária da CPLP, RJCLP) التي انشئت في 2005)<sup>7</sup> من قبل مؤتمر وزراء العدل للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية. تطور الشبكة نشاطاتها بالتعاون والتكافل مع كفاءات القوى التنفيذية للسلطات المركزية في مجال التعاون القضائي الدولي للدول الأعضاء في CPLP (مجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية) بنية تسهيل التعاون ما بين الدول الأعضاء بتحديث المعلومات ومشاركتها فيما يتعلق بالانظمة القانونية المختلفة، منشئة جهات اتصال مع منظمات محلية ودولية، والتعاون على نشاطات تدريبية تجريها الدول الأعضاء أو المنظمات الدولية وغيره. تتألف RJCLP من جهات اتصال في كل بلد في الأمور المدنية والجنائية.

الأعضاء: الدول الأعضاء هي: أنغولا، البرازيل، الرأس الأخضر، غينيا بيساو، موزمبيق، البرتغال، ساو تومي وبرنسيبي، وتيمور الشرقية.

<sup>4</sup> <https://www.iberred.org/>

<sup>5</sup> قانون تحديد الشبكة الأيبيرية-أميركية للتعاون القضائي حول الأمور المدنية والجنائية (IberRed) المعلن من قبل المؤتمر الأيبيري-الأميركي لوزراء العدل، القمة الأيبيرية - أميركية والمؤسسة الأيبيرية - أميركية للنيابات العامة، في كارتاجينا دو اندياس (كولومبيا) في 27-29 أكتوبر 2004.

<sup>6</sup> EJN/2010/4

<sup>7</sup> <http://www.rjclp.org/i>



الإدارة: تتلقى RJCLP المساعدة من قبل سكرتارية دائمة وسكرتير - عام يتم تعيينه من قبل وزراء العدل في البلدان CPLP الناطقة بالبرتغالية.

ت. شبكة الكومنولث لجهات الاتصال ( CNCP ) ، تم إنشاؤها في 2008<sup>8</sup> تم تأسيسها لتحسين وتعزيز المساعدة والتعاون الدولي في القضايا الجنائية عبر تسهيل التعاون الدولي في القضايا الجنائية بين الدول الأعضاء في الكومنولث، بما فيه المساعدة القانونية وتسليم المجرمين المتبادل وعبر توفير المعلومات القانونية والعملية الضرورية للسلطات في بلدانهم وفي الدول الأعضاء في الكومنولث على أمل تحفيز التعاون الدولي. تتألف CNCP من جهة اتصال واحدة على الأقل من جميع السلطات القضائية في الكومنولث. إن جهة الاتصال في CNCP لا تعمل كالسلطة المركزية للبلد العضو إلا إذا كانت السلطة المركزية تعمل كجهة اتصال أيضاً.

الأعضاء: إن الدول الأعضاء في شبكة CNCP هي: أنتيغوا وبربودا، أستراليا، الباهاما، بنغلادش، باربادوس، بيليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، كامبيون، كندا، قبرص، دومينيكا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غويانا، الهند، جامايكا، كينيا، كيريباتي، ليسوتو، مالاي، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيوزيلندا، نيجيريا، باكستان، بابا غينيا الجديدة، ساموا، السيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سريلنكا، سانت كيتس أند نيفيس، سانت لوسيا، سانت فينسنت وجزر الغرينادين، سوازيلند، تونغو، ترينداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، الجمهورية المتحدة لتنزانيا، فانواتو وزامبيا.

الإدارة: يتم تنسيق نشاطات الشبكة من قبل سكرتارية الكومنولث. تعين سكرتارية الكومنولث أحد مسؤوليها لتنسيق نشاطات الشبكة CNCP.

ث. المجموعة الاستشارية من النيابة العامة الأوروبية الجنوب شرقية (SEEPAG)، أنشئت في 2003<sup>11</sup> التي تم إنشاؤها في البيان خلال الاجتماع الأول، وتتألف من النيابة العامة في دول الاقليم الأوروبي الجنوبي الشرقي

<sup>8</sup> <http://secretariat.thecommonwealth.org/CNCP>

<sup>9</sup> قرار المجلس 2002/494/JHA في 13 يونيو 2002 لإعداد شبكة أوروبية من جهات الاتصال فيما يتعلق بالأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

<sup>10</sup> <http://www.eurojust.europa.eu/Practitioners/networks-and-fora/Pages/genocide-network.asp>

<sup>11</sup> <http://www.seepag.info/>



(SEE) <sup>12</sup>. إن هدف SEEPAG هو تعزيز مكافحة الجرائم الخطرة المنظمة في اقليم SEE، وأيضاً مساعدة مركز تطبيق القانون في الاقليم الاوروبي الجنوبي الشرقي ( SELEC ) على تسهيل التبادل السريع للمعلومات والبراهين في التحقيقات عبر-الحدود.

إن وظيفة أعضاء SEEPAG الأولى هي ضمان التعاون اللازم على المستوى الوطني. إن مهمة SEEPAG هي ترويج التعاون و افضل العلاقات بين مكاتب النيابة العامة في الاقليم، وما بين مكاتب النيابة العامة والشرطة، الجمارك وكيانات تطبيق القانون الأخرى؛ تعزيز فعالية وتأثير التدبير العدلية الجنائية الموجودة؛ توفير دعم تشغيلي ومساعدة لقضايا SELEC المتعلقة لتسهيل تبادل أسهل للمعلومات والبراهين؛ تبادل وجهات النظر وأفضل الطرق في مناطق الإهتمامات المشتركة فيما يختص بالتعاون الدولي؛ دراسة المناطق التي يكون فيها الإصلاح أمراً ضرورياً وإجراء التوصيات حول الكيانات الحكومية المناسبة بناء على خبرة العمل للدول المشاركة في SEEPAG؛ إصدار التوصيات، الآراء القانونية والإرشاد؛ توفير استشارة ومساعدة فيما يتعلق بالأمور القانونية في تطبيق القانون. يتم تبادل طلبات المساعدة مباشرة بين مكاتب النيابة العامة، عبر أعضاء SEEPAG. يتم دعم الاتصالات أيضاً من قبل القنوات الأمانة لمركز SELEC ومنتدى الموقع الالكتروني لمجموعة SEEPAG. إن مجموعة SEEPAG تقدم نوعية وسرعة متزايدة في معالجة القضايا الجنائية عبر-الحدود.

تنظم مجموعة SEEPAG اجتماعاتها مرتين في السنة، يستلم خلالها الأعضاء تمارين متخصصة، ويلقون نظرة على الأنظمة القانونية الأخرى، يتشاركون المشاكل وأفضل الأساليب. أجرت SEEPAG منذ العام 2003 أكثر من 20 اجتماع اقليمي وورشة عمل.

الأعضاء: تتألف SEEPAG من ممثل واحد لكل دولة، ، نائب عام معروف جداً أو قاضي، إن الوظيفة الأولى لأعضاء SEEPAG هي تأمين التنسيق اللازم على المستوى الوطني. إن الدول الأعضاء الإثني عشر ( 12 ) في SEEPAG هي: جمهورية ألبانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية بلغاريا، جمهورية كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية اليونان، هنغاريا، جمهورية مولدوفيا، مونتنيغرو، رومانيا، جمهورية الصرب وجمهورية تركيا.

الإدارة: تتناوب رئاسة SEEPAG ما بين أعضاء SEEPAG، حسب الترتيب الأبجدي، لمدة سنة واحدة، وهذا يعطي الفرصة لممثلي جميع الدول الأعضاء بتقديم عطاءاتهم وتطوير شبكة SEEPAG. لدى الشبكة SEEPAG سكرتارية موجودة متوفرة من قبل SELEC، التي تساعد في وتدعم نشاطات الشبكة.

ج. تأسست المنصة الإقليمية القضائية لمفوضية المحيط الهندي (IOC)، انشئت في 2009) من قبل فرع مكافحة الارهاب وفرع الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع العائدين لمكتب UNODC وذلك لتقوية التعاون الدولي في الأمور الجنائية في أقاليم المحيط الهندي. إن الهدف الرئيسي هو محاربة و مكافحة الجرائم الخطرة، مثل الجريمة المنظمة، الفساد، الإتجار غير الشرعي بالمخدرات أو الارهاب. إنها شبكة من نقاط اتصال، تسهل تسليم المجرمين

<sup>12</sup> إعلان SEEPAG المعتمد في 12 ديسمبر، 2003



والمساعدة القانونية المتبادلة في الأمور الجنائية والإجراءات مع الدول الأعضاء.

الأعضاء: الدول الأعضاء في IOC هي: جزر القمر، فرنسا (إتحادية)، مدغشقر، موريشيوس، والسيشل

ح. تأسست **المنصة الإقليمية القضائية لبلاد الساحل (SAHEL)**، أنشئت في 2010 مشاركة ما بين فرع مكافحة الارهاب وفرع الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع العائد لمكتب UNODC و IOC. إن الهدف الرئيسي هو محاربة و مكافحة الجرائم الخطرة، مثل الجريمة المنظمة، الفساد، الاتجار غير الشرعي بالمخدرات أو الارهاب. إنها شبكة من نقاط اتصال، تسهل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في الأمور الجنائية والإجراءات مع الدول الأعضاء.

الأعضاء: تتألف من نقاط اتصال من أربعة بلاد ناطقة باللغة الفرنسية في افريقيا الغربية: موريتانيا، النيجر، مالي وبوركينا فاسو.

خ. بدأت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) التعاون مع مشروع يورومد جاستيس III (EuroMed Justice III) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي ، بعد المشروعين يورومد جاستيس I و II (EuroMed Justice I-II)<sup>13</sup>. تم إطلاق المشاريع وكان أحد أهدافها تعزيز العدالة في الدول المشاركة، بتطوير منطقة التعاون الأوروبية – البحر متوسطة في مجال العدالة وذلك بدعم وتطوير قدرة الشركاء ومساندة تحديث العدالة، بما فيها طريقة محسنة للوصول إلى العدالة.

تتألف نشاطات المشروع من إجراء مجموعات عمل وندوات تدريبية وتنظيم زيارات دراسية تغطي المكونات الثلاثة للمشروع: الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية، قرار النزاعات العائلية غير- الحدود مع القانون الجنائي وقانون السجن. سيتم إصدار تقرير أبحاث، كتيبات و وحدات تدريب خلال دورة حياة المشروع.

الأعضاء: إن المستفيدين من مشروع يورومد جاستيس III هم: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية مصر العربية، اسرائيل، المملكة الأردنية الهاشمية، لبنان، المملكة المغربية، السلطة الفلسطينية، الجمهورية العربية السورية ( رسمياً جزء من المشروع حتى ولو كان هنالك تعليق جزئي أو مؤقت لمشروع يورومد جاستيس III فيما يتعلق بالمشاركة السورية) ، جمهورية تونس وليبيا.

الإدارة: يطبق هذا المشروع من قبل جمعية يديرها المعهد الأوروبي للإدارة العامة ( EIPA ) ويتألف من FIIAPP (المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسة العامة) ( Fundación Internacional y para ) (IRZ المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي) (Deutsche Stiftung für Internationale Rechtliche Zusammenarbeit) و SOFRECO (المجتمع الفرنسي لإجراء دراسات المجلس) ( Société Française de Réalisation d'Etudes et de ) (Conseil). إن EIPA برشلونة هي وحدة إدارة المشروع يورومد جاستيس III. لقد تم تطبيق مشروع يورومد جاستيس III المدار من قبل EIPA والذي يتألف من FIIAPP والمجلس القضائي العام الاسباني (CGPJ).

د. لقد بدأت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) التعاون مع مشروع المساعدة ما قبل – الانضمام (IPA) 2010 الممول من قبل الاتحاد الأوروبي " مكافحة الجرائم المنظمة والفساد: تقوية شبكة النيابة العامة" <sup>14</sup>. إن الهدف من هذه الأداة هو مساعدة الدول المستفيدة في مواجهة تحديات الاندماج الأوروبي لتطبيق الإصلاحات المحتاجة للتقدم في

<sup>13</sup> <http://www.euromed-justice.eu/>

<sup>14</sup> إن IPA هي المساعدة ما قبل –الانضمام وهي أداة مالية يوفر من خلالها الاتحاد الأوروبي دعم للمرشح ولبلدان المرشحة الكامنة.



عملية الثبات والمزاملة، ولتثبيت الأسس لاستيفاء متطلبات تحقيق العضوية في الإتحاد الأوروبي (معايير كوبنهاغن). يستهدف المشروع مكاتب النيابة العامة/الحكومية العائدة للمستفيدين وجهات الاتصال الوطنية لشبكة النيابة العامة في البلقان الغربية، وأيضاً في كوسوفو<sup>15</sup>. إن خبراء المدى الطويل المقيمين ضمن الإقليم (نيابات عامة مستعارة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي) يتعاونون بشكل قريب مع مكاتب النيابة العامة/الحكومية في البلقان الغربية المسؤولة عن التعاون الدولي في التعامل مع النيابة العامة والتحقيقات في الجرائم المنظمة، القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية والفساد. إن استعارة خبراء المدى الطويل يُحکم بمطالبات عملية من احتياجات المستفيدين. إن النيابة العامة المستعارة العائدة للإتحاد الأوروبي تقدم الدعم الاستشاري، المعرفة والخبرة في النشاطات اليومية للنيابة العامة/الحكومية في الدول المستفيدة، وبذلك تساهم في تقوية قدرات التعاون الدولي (تحضير فرق تحقيق مشتركة، مساعدة قانونية متبادلة، تحويل المحاضر، طلب تسليم المجرمين) ولتحسين المعايير القياسية المهنية لمكاتب النيابة العامة/الحكومية. ولتلبية احتياجات الدول المستفيدة، يقوم خبير المدى الطويل بإنشاء تنسيق قريب من مجموعات العمل الخبيرة الإقليمية حول عناوين معينة ويستطيع طلب خبراء من مجموعة من خبراء قصير الأمد يدعم احتياجات التعريف وتطبيق الحلول.

**الأعضاء:** يشمل المستفيدين من المشروع بلدان إقليم البلقان الغربي: **ألبانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو<sup>16</sup>**، **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مونتينيغرو والصرب.** لإن جمهورية كرواتيا تشارك أيضاً في المشروع، لكنها انضمت الآن رسمياً للإتحاد الأوروبي وبالتالي الشبكة القضائية الأوروبية (EJN). إن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مونتينيغرو والصرب هي دول مرشحة للعضوية في الإتحاد الأوروبي.

**الإدارة:** يتم تسيير المشروع من قبل فريق إدارة، يرأسه قائد المشروع رئيسي تساعده هيكلية إدارية تابعة ل GIZ ضمن الإقليم و CILC في لاهاي. سيكون هنالك تعاون قريب ما بين المجموعة الاستشارية من النيابة العامة الأوروبية الجنوب شرقية (SEEPAG)، وحدات تنسيق تطبيق القانون الدولي (ILECU)، حماية الشهود في مكافحة الجرائم الخطرة والإرهاب (WINPRO)، ومشاريع وبنيات أخرى في الإقليم وعلى المستوى الدولي، وبالأخص مع الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) و EUROJUST. إن EJN و EUROJUST هما شريكين في المشروع وممثلان أيضاً في لجنة التسيير.

يتم تنفيذ المشروع حالياً من قبل الجمعية الألمانية للتعاون الدولي *Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH* في الإقليم ومركز التعاون القانوني الدولي (CILC) في لاهاي.

ذ. لقد بدأت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) تعاوناً مع الشبكة المغربية للتعاون القضائي الدولي *Réseau Internationale Marocain de Coopération Judiciaire Internationale (RMCJI)*، أنشئت في 2009. لقد تم إنشاء الشبكة كمجموعة من الخبراء للتعاون القضائي الدولي مع القضاة لتسهيل، تحسين وترويج التعاون القضائي الدولي المطلوب أو الممنوح من المملكة المغربية،

<sup>15</sup> هذه التسمية هي بدون تحيز لمراكز الحالة، وهي تتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي UNSCR رقم 1244 وفتوى محكمة العدل الدولية ICJ بشأن إعلان استقلال كوسوفو.

<sup>16</sup> هذه التسمية هي بدون تحيز لمراكز الحالة، وهي تتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي UNSCR رقم 1244 وفتوى محكمة العدل الدولية ICJ بشأن إعلان استقلال كوسوفو.



مع إمتثال صارم للإطار القانوني والإتفاقيات. يتألف RMCJI من حوالي 50 قاضي، جهات اتصال RMCJI، متخصصين في الأمور المدنية أو الجنائية. إن الوظيفة الأساسية لجهات الاتصال في RMCJI هي تسهيل، تحسين وترويج التعاون القانوني الدولي المطلوب أو الممنوح من قبل المملكة المغربية.

الإدارة: إن RMCJI هي هيكلية مدمجة، مرنة، بوظائف غير - قضائية ضمن منظمة وزارة العدل، وبدون طابع قانوني لكن مع الحكم الذاتي في الميزانية.

ر. لقد بدأت سكرتارية الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) تعاوناً مع المجلس الوطني للنيابات-العامّة (*Conselho Nacional dos Procuradores-Gerais, CNPG*)<sup>17</sup>. إن **CNPG** هو المجلس الذي يمثل النيابات العامة من ولايات البرازيل. إن ولايات البرازيل هي مستقلة، لكن جميع الولايات تتبع نفس القانون الجنائي والقانون المدني. إن CNPG تجمع 27 ولاية (*27 Procurador-Geral de Justiça*)، النائب - العام (*Procurador-Geral da República*)، وزارة العمل (*Ministério Público do Trabalho*)، وزارة الدفاع (*Ministério Público Militar*)، ( لأن الاثنتين السابقتين هما منفصلتين حسب القانون البرازيلي). إن أهمية المجلس، بالإضافة إلى أمور أخرى، هو أنه يوفر إمكانية التعاون بطريقة غير رسمية بتبادل الخبرات. إن CNPG تعتبر القوة 4 في البرازيل.

للتعاون بطريقة فعالة مع EJN ، تعين CNPG رئيسها كجهة الاتصال الرئيسية، والذي يعمل حسب سلطته كرئيس لمجلس CNPG وحسب الوظائف المبنية على هذه السلطة، ليكون المسؤول عن الاتصالات المباشرة مع سكرتارية EJN. تحتوي الاجتماعات الرسمية لمجلس CNPG على بند في الأجندة متعلق بالتعاون الذي تمت مناقشته مع EJN.

الإدارة: تتم مساعدة رئيس المجلس CNPG من قبل نائب عام يتعامل مع معلومات مختلفة قد تكون ضرورية للتعاون القضائي وسيدعم رئيس المجلس CNPG في الوظائف المذكورة أعلاه. يتم انتخاب رئيس المجلس لمدة سنة واحدة فقط.